

Distr.: General
14 December 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الرابعة والخمسون

١-١٢ آذار/مارس ٢٠١٠

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين ومدى إسهامها في تشكيل منظور جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

بيان صادر عن جمعية القديس فانسان دي بول لبنات المحبة، ومؤسسة الإرساليات الساليزية، وهما منظمات غير حكوميتين ذاتا مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا لأحكام الفقرتين ٣٦ و ٣٧

من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2010/1



بيان

١ - نرحب، بوصفنا منظمين غير حكوميين ملتزمين بتقديم الخدمة المباشرة إلى الذين يعيشون في فقر واللتين تشهدان النضالات اليومية للفئات الأكثر ضعفا والقليلة الحيلة في مجتمعاتها، بإتاحة الفرصة لاستعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين (١٩٩٥) ونتائج أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (٢٠٠٠) خلال الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة. ونسلم بأن تقدما قد أُحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين وفي النهوض بالأهداف الإنمائية للألفية. ولكننا نعتقد بوجود القيام بالمزيد من العمل الملموس للنهوض بحقوق الإنسان الأساسية لجميع النساء كما يجب أن يتمتع هذا العمل بحماية القانون. وليس كافيا وجود قوانين لحماية حقوق المرأة؛ بل يجب أيضا إنفاذ هذه القوانين. وبالإضافة إلى ذلك، فنحن نؤمن بوجود استبعاد الظلم المقنن من النظم القضائية للبلدان التي تحول دون حصول المرأة على المساواة أمام القانون.

٢ - ونلاحظ العمل الذي تقوم به الجمعية العامة في مجال الدعوة إلى التمكين القانوني والنهوض به فيما يتعلق بالفقراء ونؤمن بأن تلك الجهود، إن أتت ثمارها، ستنهض بمنهاج عمل بيجين وستساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحيث أن الذين يعيشون في الفقر هم بشكل غير متناسب من النساء، وأن الفقر يجرى تأنيته بصورة متزايدة، فيجب الإسراع بالعمل المتعلق بالتمكين القانوني لمساعدة المرأة.

٣ - وكثيرا ما يتمثل القانون المعلوم لدى البشر في القواعد غير الرسمية، وهذه بعضها تقليدية وبعضها الآخر أكثر حداثة. ومع ذلك، فإن نظام القوانين غير الرسمية والأعراف، غالبا ما يترك الفئات الضعيفة عرضة للفساد، والاستغلال، والتدخل البيروقراطي واللامبالاة. وفرض قوانين غير مألوفة للمجتمع المحلي وتقليده يعمل ضد تماسك المجتمع المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن بعض النظم القانونية تتسم بالقوة في الدعوة إلى العدالة التصالحية، فإن بعضها الآخر يمكن أن يتسم بالوحشية والتمييز، عادة ضد المرأة.

٤ - وترد فيما يلي المسائل التي ينبغي معالجتها.

٥ - يبدأ التمكين القانوني لمن يعيشون في فقر بكفالة أن يكون للمرأة صوت يعبر عن هويتها. وفي كثير من الأحيان لا يملك الذين يعيشون في فقر، أو يُحرمون من هوية معترف بها تتوافق مع وضعهم المدني والاقتصادي كمواطنين، وأصحاب أصول، وعمال، وسيدات أعمال. ومن الأمور الجوهرية لتمكين النساء والفتيات سهولة الوصول إلى النظم والوكالات لتسجيل المواليد والحصول على الوثائق القانونية. ولا يمكن أن توجد عملية قانونية للتمكين ما لم يُسمح للذين يعيشون في فقر من التحدث وأن يكون لهم صوت. ونحن ندعو إلى إنشاء

آليات لتمكين النساء والفتيات اللاتي يعشن في فقر من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهن. ويجب توفير المعلومات والتعليم فيما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية والقانونية وإتاحة الفرص لأكثر فئات السكان ضعفاً للتحدث وطرح وجهات نظرهم وأفكارهم.

٦ - ولقد أعرب البنك الدولي بقوة في تقريره عن الاستبعاد الناجم عن الفقر عندما اقتبس قول امرأة من لاتفيا قالت إن الفقر يعني الإذلال، والشعور بالاعتماد على الغير وأن تُجبر على قبول الفظاظ، والشتائم، واللامبالاة عندما نسعى للحصول على المساعدة^(١).

٧ - وعندما يفتر المرء إلى الفرص والموارد ويعامل كأنه لا يستحق الاحترام، فإن ذلك يقلل من حرية الفرد السياسية، والاجتماعية، والثقافية والاقتصادية. وإضافة إلى ذلك، ولما يشعر به المرء من قلق إزاء البقاء على قيد الحياة، فقد حل العمل محل العلاقات الإنسانية الصحية داخل الأسر والمجتمعات المحلية على حد سواء. ويؤدي الفقر إلى أن ينهار إحساس الناس بالقدرة على الإبداع، والإنتاج، واحترام الذات، ويحول دون أملهم في حياة أفضل ويحد بشكل كبير من القدرة على التنمية البشرية^(٢). وفوق هذا وذاك، فأن تكون فقيراً يعني أن تكون غير ذات شأن^(٣).

٨ - ويؤدي التمكين القانوني للبشر إلى انتقالهم من الاستبعاد إلى الاندماج. وهذا يؤدي إلى تغييرات هامة في المجالات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والأخلاقية في المجتمع لأن جميع المواطنين سيصبحون من أصحاب المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، يساعد الإدماج على الحد من الضغوط الناجمة عن هجرة اللاجئين، والتخلف، والكوارث البيئية، والجوع، والمرض، والنزاع. ونظراً لتكافلنا العالمي، فإن جميع المجتمعات ستجد المعونة من جانب كل دولة تتكفل بحماية القانون لمواطنيها وتنهض بمسؤولياتها بموجبه.

٩ - وتشكل المرأة نصف سكان العالم ولكنها تملك ١٠ في المائة فقط من الممتلكات في العالم. ويتمثل أحد الشواغل الرئيسية إزاء التمكين القانوني في تغيير القوانين الحالية التي تمنع المرأة من تملك الأراضي. وفي بعض الحالات، يعزى هذا إلى القوانين التي لا تسمح للنساء شراء الأراضي، وفي حالات أخرى لأنهن لا يستطعن من الناحية القانونية وراثته الأرض من أسرهن أو الأرض التي يتقاسمنها مع أزواجهن. وكثيراً ما تواجه النساء الإخلاء القسري من

(١) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٠-٢٠٠١.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩.

(٣) Gustavo Gutierrez, "Memory and Prophecy". *The Option for the Poor in Christian Theology*, Daniel G. Groody ed. (Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press, 2007).

منازلهن وأراضيهن (الأراضي التي لديهن فيها حقوقا عرفية أو غيرها من الحقوق) من جانب أفراد الأسرة، والسلطات التقليدية و/أو الجيران^(٤).

١٠ - ويجب توفير الحماية القانونية أيضا للعمل غير الرسمي. ومن المرجح أن تعمل النساء في الاقتصاد غير الرسمي أكثر من الرجال. وأكثر من ثلاث نساء من كل خمسة من العاملات في غير الزراعة يعملن في الاقتصاد غير الرسمي في البلدان النامية، باستثناء شمال أفريقيا. وفي البلدان التي يُسمح فيها لهن بالعمل، تشكل النساء نسبة تتراوح بين ٣٠ إلى ٩٠ في المائة من الباعة المتجولين، و ٣٥ إلى ٨٠ في المائة من العاملين من منازلهم^(٥). وأكثر من أربعة أخماس العمال الخارجيين في مجال الصناعة الذين يعملون من منازلهم في البلدان النامية هم من النساء، كما أن النساء يشكلن أغلبية الفئات الأدنى للعمل غير الرسمي وعادة ما يكسبن أقل مما يكسب الرجل. ولهذا السبب، لا يتمتعن بالحماية القانونية وكثيرا ما يُحرمن من الحصول على مبالغ أكبر من المال ليبدأن في توسيع نطاق أعمالهن المتناهية الصغر.

١١ - وتشمل الأسباب الكامنة ما يلي:

(أ) لدى عدد من المجتمعات والثقافات في جميع أنحاء العالم هيكل سلطة هرمي وأبوي يجعل من الصعب تيسير التمكين القانوني. وسيشكل إشراك الذين يعيشون في الفقر في عمليات اتخاذ القرار ومنح المرأة حقوقا مساوية (للرجل) تحديا في هذه السياقات بوجه خاص. وفي بعض المجتمعات، قد تتعارض العادات المحلية مع رؤية حقوق الإنسان المكرسة في الدستور الوطني، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بمعاملة المرأة والأقليات. وبالمثل فقد يكون من الصعب كفالة الحد الأدنى من المساواة والشفافية في إطار الهياكل العرفية. بيد أن الأعراف ليست جامدة وثابتة ويمكن أن تتكيف مع تغير الأحوال. ومن المعقول أن نسعى جاهدين من أجل ممارسات عرفية تتطور استجابة للتطورات الاجتماعية ومبادئ حقوق الإنسان. (انظر أيضا منهاج عمل بيجين، الفقرة ٢٢٤)؛

(ب) يشكل النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل القضيتين الأساسيتين لحقوق الإنسان والشرطان الأساسيان لتحقيق العدالة الاجتماعية في جميع المجتمعات المحلية. وتشكلان لبنات الأساس الضرورية ليقوم عليهما مجتمع مستدام، وعادل ومتقدم النمو. ويشكل تمكين المرأة والمساواة بينها وبين الرجل شرطان مسبقان لتحقيق

(٤) FAO, "Women's Right to Land and Natural Resources: some implications for a human-rights based approach", 1990

(٥) منظمة العمل الدولية، "المرأة والرجل في الاقتصاد غير الرسمي: صورة إحصائية"، ٢٠٠٢.

الأمن السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي والبيئي بين جميع البشر. وهما أمران جوهريان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

التوصيات

١٢ - ويجب تنفيذ الاستراتيجيات المتضمنة في منهاج عمل بيجين كما يجب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونعتقد أن التمكين القانوني سيساعد على تحقيق ذلك. ونحث الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني على:

- ضمان أن يكون لكل شخص الحق الأساسي في الهوية القانونية، ويتم تسجيله عند المولد.
- إلغاء القوانين والأنظمة المنحازة ضد حقوق ومصالح الفقراء، وسبل كسب عيشهم، ولا سيما النساء، أو تعديلها. ويجب التشديد بشكل خاص على إصلاح قوانين الميراث لتنص على معاملة متساوية للورثة من الذكور والإناث في توزيع الأراضي ومنع حرمان النساء والفتيات من الميراث.
- إنشاء منظمات الدولة والمجتمع المدني، التي تعمل لمصلحة المستبعدين وحماية حقوقهم القانونية والإنسانية.
- الاستفادة من الطوائف الدينية والتقاليد الروحية الأصلية في تحويل الحتميات الأخلاقية للتمكين القانوني إلى خطط عمل ملموسة من أجل المجتمع.
- تعزيز وإضفاء الطابع المؤسسي على الحصول على الخدمات القانونية، كي يعلم أولئك الذين يعيشون في فقر، ولا سيما النساء، بالقوانين ويكونوا قادرين على الاستفادة منها.
- العمل لضمان التغيير المنهجي للتغلب على استبعاد المرأة من جانب النظام القانوني.